

# حكايكا

## في الإدارة

نبيل الملاح - باحث ووزير سابق

كثرت في العقود الثلاثة الأخيرة الدعوة إلى تمكين المرأة والشباب لدرجة جعلت الكثير من الذين تجاوزوا سن الشباب يعتقدون (قصراً) أن دورهم قد انتهى وأن الشباب أقدر منهم على تحمل المسؤولية، وساعد على ذلك ظهور الحواسيب وانتشارها، بحيث أصبح من يتقن التعامل معها مؤهلاً لمواقع إداري مهم.. وأذكر أنني زرت أحد الوزراء وشاهدت على مكتبه جهاز كمبيوتر، فسألته هل تدرّبت على استخدامه؟ قال لي بحكم الصداقة: لا، لكن لا بد من الظهور بانتي أعرف العمل عليه.

وفي كتابي «تجربتي في الحزب والوزارة» الذي أصدرته في أواخر عام ٢٠٠٤ عبرت عن خيبتني أن تكون هذه الدعوة في سياق تنفيذ المخطط الإستراتيجي للغرب لإضعاف وخلخلة مؤسسات الدولة من خلال تفريرها من رجال الدولة أصحاب الخبرات والتجارب، فالواقع الإداري القيادية تحتاج إلى الأشخاص الذين يمتلكون الخبرة والتجربة إضافة إلى العلم والثقافة، وأكدت أنني من المؤمنين بضرورة وجود أجيال متعاقبة في كل مجال من المجالات يتم تأهيلها وإعدادها بالشكل الذي لا يترك فراغاً عند إحالة جيل إلى التقاعد، وبأنني أؤمن أيضاً بأنه لا يجوز إبقاء أي مسؤول في موقعه لفترة زمنية تزيد على ما بين ٧-٥ سنوات مهما كانت كفاءته وقدراته، ولا يجوز لجيل ما أن يستأثر ويلغي دور الأجيال الأخرى، فالوطن بحاجة إلى جميع أبنائه شيوخاً ورجلاً ونساء وشباباً.

لننظر إلى دول العالم المتقدمة وإلى الدول الساعية إلى التقدم كيف تتعامل مع هذه المسألة بموضوعية وعقلانية بما يؤدي إلى الاستفادة من طاقات الجميع وخبراتهم وفقاً لضوابط وأسس بعيداً من المزاجية والمحسوبيات، وكيف تتعامل مع المسؤولين السابقين وتستفيد من خبراتهم وتجاربهم من خلال وضعهم في مجالس وهيئات استشارية وغير استشارية، وبالطبع لا يدخل ضمن هؤلاء من كان تورط في الفساد أو كان أداءه ضعيفاً.

وضمن هذا الإطار طالبت برفع سن التقاعد في ضوء ارتفاع متوسط الأعمار الذي يصل في بلدنا إلى ٧٠-٧٥ عاماً، فلا أجد من المعقول إحالة موظف إلى التقاعد وهو في سن الـ ٦٠ عاماً وهو في أوج عطائه ونضوجه بحجة تأمين فرص عمل للشباب؟

كان في منطقتنا وولنا العربية بفهم ومضمون يختلف عن الفهم والمضمون لديهم، فاهتمام الغرب ينصب بشكل أساسي على تعليم الشباب والمرأة وتحفيزهم على الإبداع والاندماج بمرآكز البحث العلمي والدراسات العليا، ومن ثم تأمين فرص عمل لهم. إن حقوق المرأة في التعليم والعمل وحرية الاختيار يجب أن تكون مضمونة ومصونة، فهي حقوق إنسانية لا يجوز المساس بها، فالتعلم ضرورة لكل إنسان كان ذكراً أم أنثى وكذلك الثقافة التي أصبحت في عصرنا هذا ضرورة لمواكبة تطورات العصر ومعطياته، والعمل وإن كان حقاً من حقوق المرأة إلا أنه يجب ألا يكون تقليدياً ومظهرًا يؤدي إلى الإضرار بمصلحتها من حيث النتيجة وبالتوازن العائلي، وفي كل الأحوال فلاختيار يجب أن يكون لها ومن حقها.

إن الإدارة علم وفن ومهنية، وبالتأكيد ليس كل من يحصل على شهادة علمية عالية يكون مؤهلاً لتسليم موقع قيادي إداري، فالقيادة تتطلب بالضرورة العلم والخبرة (والكاريزما) التي ترتبط بالمهنية، والخبرة لا تكتسب إلا عبر سنين طويلة وتجارب عملية.

وأختم بالتأكيد على ما طالبت بمقال سابق بضرورة قيام الحكومة بوضع الآليات والأسس اللازمة لمراجعة وتدقيق شهادات الدكتوراه التي تمت معادلتها واعتمادها بعد أن حصل عليها حاملوها بطرق غير مشروعة، ووضع المعايير والشروط الصحيحة لاختيار القيادات الإدارية العليا انطلاقاً من تلازم المؤهل العلمي والخبرة، فالخبرة في مجال الإدارة كالتكنولوجيا بالنسبة للعلم وتطبيقاتها.

### إهنا غانم

خرج أطباء سورية بعد لقائهم أمس رئيس مجلس الوزراء عماد خميس بحزمة من القرارات تتعلق بمراجعة القوانين الناظمة لعمل النقابة وتعزيز التواصل مع فروعها في المحافظات وإعادة النظر بعائدات استثمارات للألاك العائدة للنقابة لتكون في الإطار الصحيح وتعزيز استثماراتها وتفعيل اللجان الفرعية المشتركة للمحافظات بين فرع النقابة ومديرية الصحة لضبط التوزيع الجغرافي للأطباء والخريطة الصحية وتوزيع الأطباء والمشافي والمرافق الصحية. وطلب إلى اللجنة المشتركة بين وزارة الصحة ومجلس النقابة وضع رؤية متطورة لتصنيف الأطباء وإنشاء قاعدة بيانات عن أعضاء النقابة، كما تم تشكيل مجموعة عمل من النقابة ووزارة الصحة لوضع أسس ومعايير واضحة للتصنيف الضريبي وتصنيف مستوى الترخيص، إضافة إلى تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومجلس النقابة بتنظيم عمل الجمعيات والرابطات الطبية التابعة لوزارة الشؤون. وتم التأكيد على أهمية قيام النقابة بوضع خطة تدريب للأطباء في مجال التوعية وبناء الإنسان وتعزيز القدرات ورفع مستوى المهارات الإدارية لتكون النقابة ذات كيان طبي واقتصادي قوي والتوسع باستثماراتها.

وتطرقت المناقشات إلى دور النقابة في وضع ضوابط للأخطاء الطبية وأهمية مشاركتها في تطوير المناهج الجامعية وتنظيم ورشات عمل حول التطور العلمي في مختلف المجالات الطبية والعلاجية وإيجاد آلية للتواصل بين مجلس النقابة والأطباء العاملين بجهات القطاع العام.

وخلال الاجتماع أكد خميس أن نقابة الأطباء شريك حقيقي وداعم لخطة الدولة في تطوير القطاع الصحي والطبي موضعاً أهمية تكامل الجهود المشتركة للانتقال إلى واقع أفضل وتطوير آليات العمل انطلاقاً من الواقع لتكون وفق رؤية جديدة تتجاوز التحديات التي فرضتها الحرب على مختلف القطاعات الخدمية والاقتصادية.

وتركزت طروحات أعضاء المجلس حول أهمية إنجاز المدينة الطبية في الصورة بريف دمشق وتنشيط السياحة الطبية وصدر قانون متطور للتأمين الصحي وزيادة حوافز وتعيينات الأطباء المقيمين ومعالجة واقع الأملاك التابعة للنقابة ومنح النقابة إذن فتح العيادات والترخيص وتعديل الرسوم المفروضة على الأطباء وإيجاد ممثل عن النقابة في الكليات الطبية بالجامعات.

وفي تصريح لـ «الوطن» أكد نقيب أطباء سورية عبد القادر الحسن أن الحكومة احتضنت الأطباء خلال جلسة حوار مهمة تهدف إلى تطوير عمل النقابة وتعزيز دورها في رسم السياسة الطبية والصحية

# خميس في لقائه الأطباء: أتم شريك حقيقي داعم لخطة الدولة في تطوير القطاع الصحي

## نقيب الأطباء لـ «الوطن»: الحكومة احتضنت الأطباء ومشروع لإقامة مدينة طبية تضم عدة مشافٍ



### طالبنا بتصنيف الأطباء والمشافي الخاصة وتوحيد الأجور الطبية لتلبي الفوضى

المشروع الذي من المقرر أن يكون بالتشاركية بين ثلاث نقابات هي الأطباء وأطباء الأسنان والصيدلة والوزارة بالتاكيد. ويخصوص التأمين الصحي أكد نقيب الأطباء أن العمل يتم على إتمام المشروع نظراً لأهميته معتبراً أن تقديم خدمة التأمين الصحي هو الحل الأساسي لممارسة طبية صحية التي ستعكس مباشرة على المواطن وقد لاقى صدى إيجابياً من الحكومة. وحول أسعار المشافي والمعيّنات الطبية قال: طالبنا بتصنيف مهنة الأطباء وتصنيف المشافي الخاصة والأمم تعديل الأجور الطبية لتلبي الفوضى بالأجور لتكون نظامية وقد تمت إحالة الموضوع إلى وزارة الصحة لوضع الأسس المتعلقة بذلك.

والتعليم الطبي بمراحله كافة بالتعاون مع كل الجهات ولاسيما مع وزارة الصحة، حيث تم التأكيد على تطوير الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين وتطوير وسائل تشخيص العلاج التي يقوم بها الأطباء إضافة إلى وسائل التطوير الطبي بالجامعات الحكومية والخاصة. وأضاف الحسن: إن اللقاء مع الحكومة فتح لنا المجال لإطلاق أهم مشروع لإقامة مدينة طبية متكاملة على مستوى الوطن تضم عدداً كبيراً من المشافي إضافة إلى تأمين منطليات شاملة لما يخدم السياحة الطبية.

وأوضح نقيب الأطباء أنه تم وضع المخططات المطلوبة للمشروع وقد لاقى القبول من الجانب الحكومي الذي تعهد بتبديل كل العقبان الرئوسية والتعليم الطبي بمراحله كافة بالتعاون مع كل الجهات ولاسيما مع وزارة الصحة، حيث تم التأكيد على تطوير الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين وتطوير وسائل تشخيص العلاج التي يقوم بها الأطباء إضافة إلى وسائل التطوير الطبي بالجامعات الحكومية والخاصة. وأضاف الحسن: إن اللقاء مع الحكومة فتح لنا المجال لإطلاق أهم مشروع لإقامة مدينة طبية متكاملة على مستوى الوطن تضم عدداً كبيراً من المشافي إضافة إلى تأمين منطليات شاملة لما يخدم السياحة الطبية.

# قانون من أين لك هذا قبل نهاية العام

## التنمية الإدارية: إجبار العاملين بالدولة على تصاريح وضعهم المالي قبل وبعد الخدمة

بعد دخوله الوظيفة العامة فبالتأكيد سيخضع الموظف للتحقيق لمعرفة مصدر وسبب هذه الزيادة سواء كانت رشاشياً أم سرقة أم غير ذلك. وأكد فلوم أنه لم يجر تحديد بعد الجهة الموكلة بتطبيق القانون في حال صدوره، مبيناً أن القانون ما زال في مرحلة الاجتماع الأول، منوهاً بأن الجهات المشاركة في الاجتماعات إلى جانب وزارة التنمية الإدارية هي مجلس الدولة ووزارة العدل والجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وهيئة تخطيط الدولة وهي الجهات ذاتها المساهمة في المشروع.

من قوانين الدول الأخرى إلى جانب الاستفادة من قانون ٦٤ لعام ١٩٥٨، مضيفاً: القانون ٦٤ موجود في البلاد أصلاً وهو مشابه للقانون الحالي الذي يجري العمل عليه ويتحدث عن الموضوع ذاته وما يقوم به هو إنجاز صيغة أخرى عنه، موضحاً أن القانون ٦٤ من المفروض في ثروتهم، مضيفاً: وعلى هذا الأساس يحاسب الموظف سواء أكان حصل على المال أم على أي مكسب مادي من خلال وظيفته بشكل غير شرعي، مؤكداً أن الهدف من القانون هو الوفاقية من الفساد.

وأشار فلوم إلى الاستفادة خلال وضع مواد القانون وإنجاز غيات أن فكرة القانون تنص على إجبار الموظفين والعاملين بالدولة على تقديم تصاريح بالذمم المالية قبل التعيين بالوظيفة العامة وعند انتهاء الخدمة لتبيان إذا ما حصلت زيادة غير منطوقة أو غير مبررة في ثروتهم، مضيفاً: وعلى هذا الأساس يحاسب الموظف سواء أكان حصل على المال أم على أي مكسب مادي من خلال وظيفته بشكل غير شرعي، مؤكداً أن الهدف من القانون هو الوفاقية من الفساد.

## المقاهي تعدي على الحدائق وعلى الأرضة في حمص

### النجار لـ «الوطن»: تنظيم ٥٠٠ مخالفة إشغال مخالفة خلال شهرين

وهيئة مكتب قمع الإشغالات في مجلس المدينة ورفده بعدد كاف من العناصر الجديدة وتم توزيعهم ضمن قطاعات ضمن المدينة وفق برنامج وجولات ساعية مكثفة على مدار ١٢ ساعة صباحاً ومساءً لتابعة لضبط هذه الإشغالات وإزالة المخالف منها وتنظيم الضوابط بحق المخالفين وفي الأنظمة والقوانين مع فرض قيم مالية قد تتجاوز مبلغ ١٠ آلاف ليرة سورية وفي حال التكرار للمخالفة قد تصل العقوبة إلى ما يزيد عن ٥٠٠ ضبط إشغال. وبين النجار أن موازنة إعادة تأهيل وصيانة الحدائق العامة ضمن المدينة كانت خلال الأشهر الماضية معدومة، لكن خلال العام الجاري تم إدراج أعمال صيانة الحدائق ضمن خطة عمل متكاملة بعد أن تم تخصيص نحو ٥٠ مليون ليرة سورية لهذه الأعمال، موضحاً أن مجلس المدينة بدأ مؤخراً العمل على إعادة وتأهيل بعض الحدائق العامة في المدينة ومنها حديقة البابير في مركز المدينة وحديقة ابن اللباد في حي عكرمة الجديدة.

وما زالت الشوارع الرئيسية في مدينة حمص تحتفظ بالإشغالات، ومن يسير ساءاً في شوارع الحضارة والأهرام على سبيل المثال فسوف يعاني الإزدحام الكبير وضيق الأرصفة والاندعاجات في بعض الأحيان بسبب الإشغالات التي فرضتها الكافيتريات والمطاعم، ناهيك عن وضع سلات مهملات كبيرة في الشارع تمنع المشاة من السير بمحاذاة الرصيف. وما يزيد الوضع سوءاً أن عدداً من هذه المطاعم والمقاهي قد أقيمت في بعض الحدائق العامة وبعضها الأخرى قام بضم واقتطاع أجزاء من الحدائق العامة له على الرغم من ندره الحدائق العامة في مدينة حمص. وفي السياق بين مدير مدينة حمص محمد النجار في مجلس المدينة تكثف جولاته مؤخراً وقام بتنظيم ما يقرب من ١٠ ضبوط يومياً بحق المخالفين أي بما يعادل من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ضبوط شهرياً، حيث وصلت الحدائق العامة في مدينة حمص ضمن المدينة حمص تحتفظ بالإشغالات، ومن يسير ساءاً في شوارع الحضارة والأهرام على سبيل المثال فسوف يعاني الإزدحام الكبير وضيق الأرصفة والاندعاجات في بعض الأحيان بسبب الإشغالات التي فرضتها الكافيتريات والمطاعم، ناهيك عن وضع سلات مهملات كبيرة في الشارع تمنع المشاة من السير بمحاذاة الرصيف.

## دمشق في الصدارة.. وتحسن ملموس لثلاث جامعات سورية في التصنيف الجديد لـ «ويب ماتريكس» العالمي لشهر تموز

### جامعة طرطوس تزيد ٦ آلاف درجة وحماة بواقع ٨٠٠ درجة دشاش لـ «الوطن»: إجراءات مقترض تطبيقها لتحسين واقع ترتيب جامعات القطر

أظهر التصنيف الجديد لترتيب الجامعات السورية حسب موقع ويب ماتريكس العالمي لشهر تموز لعام ٢٠١٩ تحسناً ملموساً وواضحاً في مستوى ثلاث جامعات سورية هي: طرطوس وحماة والبعث من خلال عدد النقاط المسجلة مقارنة مع التصنيف الأول الصادر خلال هذا العام ٢٠١٩، فيما تفاوتت عدد النقاط بين مختلف الجامعات وذلك وفقاً للمؤشرات والخطوات المتخذة لتحسين الترتيب.

وفي الترتيب الجديد حلت جامعة دمشق في المرتبة الأولى بواقع (٣٧٨٥) نقطة، تليها حلب بواقع (٤٨٠٦) نقطة، ومن ثم تشرين بواقع (٤٨٢٤) نقطة، كما حلت جامعة البعث رابعة بواقع (٥٨١٤) نقطة، ومن ثم الفرات (١٤٨٩٧) نقطة، وحماة (١٥٩٦٩) نقطة، ومن ثم جامعة طرطوس بواقع (٢٠٨٦٥) نقطة.

هذا وسجلت جامعة طرطوس تحسناً بنحو ٦ آلاف درجة، وجامعة حماة بواقع ٨٠٠ درجة (نقطة)، إضافة إلى جامعة البعث بواقع ٢١٠ نقاط عن التصنيف السابق. وفي حديث خاص لـ «الوطن» بينت مديرة مركز القياس والتقييم في وزارة التعليم العالي ميسون دشاش أن التصنيف الجديد شهد تحسناً عدد من الجامعات السورية ضمن الترتيب الجديد، مبينة أن هناك عدة نقاط من المفترض التركيز عليها لتحسين واقع التصنيف، منها عملية إدخال البيانات والمعلومات على الإنترنت باللغة الإنجليزية وليس الاعتماد على العربية فقط من مختلف الجامعات، إضافة إلى ضرورة التركيز من بعض الجامعات على نشر الأبحاث العلمية وأشواطاً في ضرورة اعتماد إيميل خاص لكل

وأشارت إلى أهمية التركيز على التبادل الطلابي لبعض الجامعات على صعيد تبادل الطلاب والأساتذة مع الجامعات في الخارج، بما فيها الماجستير المشتركة ما يساعد على رفع مستوى التصنيف، حيث من المفترض الاهتمام بتدوينهم على موقع الجامعة بما ينعكس إيجاباً، وهيئة أن جامعة دمشق قطعت مرحلة مهمة في هذا الأمر. وأكدت مديرة مركز القياس والتقييم ضرورة نشر مجلات الجامعات وإصدارها بشكل دوري، موضحة أن التصنيف يعطي مؤشراً للعلم على من بعض الجامعات، منوهة بنقاط من المفترض التركيز على الموضوع نشر القيمة المضافة على موقع الجامعات وليس الاقتصاد فقط على نشر ونقل الأخبار، لافتاً إلى وجود صعوبات بسيطة الإنترنت والوصول إلى المعلومة، وهذا لا يحقق الهدف المطلوب منه. ولفتت دشاش إلى أن جامعة دمشق قطعت أشواطاً في ضرورة اعتماد إيميل خاص لكل

## كيس الأعلاف في القطاع الخاص أرخص من سعر الجمعيات الفلاحية في طرطوس!

### طرطوس - محمد حسين

أكدت عدة جمعيات فلاحية في سهل عكار لـ «الوطن»، أن السبب وراء بيع كيس العلف المنتج في معمل أعلاف طرطوس في المتاجر الخاصة بسعر أرخص من الجمعيات الفلاحية، يعود لعدم وجود جهاز معايرة في المعمل. موضحين بأن وزن الكيس يصل إلى ٥٥ كغ ويخفف أحياناً إلى ٤٥ كغ والسعر الذي يباع به هو سعر الشراء من المعمل زائد مصاريف النقل حيث يصل سعر الكيس إلى ٥٧٠٠ ليرة. في حين أن التجار يستجرون الأكياس الناقصة الوزن ويبيعونها بسعر أقل على أنها بالوزن النظامي والمربون لا يدركون ذلك.

وأشار رؤساء الجمعيات إلى أن هذه المشكلة ليست الوحيدة فقي القطاع الصفي الحار تتعرض الأعلاف للتسوس وتقص الوزن الإضافي ولذلك لا يستجر الأعلاف سوى ٦ جمعيات في سهل عكار من أصل ٣٤ جمعية فلاحية. وأكد رئيس اتحاد فلاحي طرطوس مضر أسعد لـ «الوطن»، أن هذه المشكلة قائمة منذ إحداث المعمل قبل أكثر من خمس سنوات متتالاً هل يعقل عدم وجود جهاز لمعايرة في معمل الأعلاف: وهل غياب الجهاز يعود بمناقص شخصية للبعث؟



أساتذ جامعي، مع ضرورة أن تنسب الأبحاث العلمية للأساتذ الجامعي إلى جامعته وتلافياً «تنسب» هذه الأبحاث لأكثر من جامعة كي لا يؤدي إلى إقصاء الدرجات. هذا وبقي ترتيب الجامعات الثلاث الأولى بين تحسن بسيط وتراجع عليها، علماً أن الأمر يرتبط بإجراءات ومعايير يعتمد عليها على صعيد عدد الزيارات للمواقع الجامعية، وعدد الاقتباسات لأبحاث العلمية المنشورة ونشر السير الذاتية لأعضاء الهيئة التدريسية والأبحاث والبيانات وبعدة لغات. ناهيك عن أهمية جودة البحث العلمي والأبحاث التي يتم التعويل عليها كمرجع وذات جودة، واستخدام الجامعات إلى مؤسسات البحث العلمي بشكل رئيسي ووضع البيانات على الموقع بشكل دوري، وتشجيع نشر الأبحاث العلمية وتحفيزها بما ينعكس إيجاباً على الترتيب ويساهم في تحسن المستوى العلمي والبحث المنتج من